

المشارك عام الأفول..

هيمنة إصلاحية مطلقة حولت الاشتراكي والناصرى إلى مجرد كومبارس!

● خلال العام ٢٠٠٧م واصل حزب التجمع اليمني للإصلاح سيطرته السياسية والإعلامية على تكتل اللقاء المشترك الذي يضم إلى جانبه الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الشعبي الناصري. ومنذ إنشاء اللقاء المشترك العام ٢٠٠٢م سعى التجمع اليمني للإصلاح لفضح هيمنته على الأحزاب المنضوية في إطار ذلك التآلف، مستغلاً ضعف أحزابه ومشاكلها الداخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى مستغلاً إمكاناته المادية التي تفتقر لها بقية الأحزاب التي انضوت في إطار المشترك منذ البداية.

عبدالمالك الفهيدى

حزب الإصلاح يعتمد على أصوات النساء ويسخر أحزاب المشترك لمصلحته

وسائل إعلام الإصلاح، في الوقت الذي تولت فيه صحف الاشتراكي والناصرى ومواقعهما على الإنترنت إعادة نشر تلك التصريحات فقط. ويعكس احتكار إعلام الإصلاح وتحوله إلى المصدر الرئيس لنشر مواقف المشترك وتصريحاته ناطقة التي اقتصر مهمته على الإدلاء بتصريحاته لصحف الإصلاح دوناً عن بقية صحف المشترك لتظهر مدى هيمنة الأخير على صناعة وتحديد وجهة الخطاب الإعلامي للمشارك خصوصاً عند المقارنة مع فترة تولي الإصلاح لئام النصب من خلال محمد قحطان الذي كان يصب بمعظم -إن لم يكن جميع تصريحاته- لصحف حزبه وليس لبقية صحف الأحزاب المشترك.

منظمات إصلاحية تقود المشترك

ولم يكتف حزب الإصلاح بفرض سيطرته على صناعة التوجه السياسي وتحديد شكل ومضمون الخطاب الإعلامي للمشارك بل مد سيطرته إلى مجال العمل المدني من خلال استغلال مناحات الحرية المتاحة للمنظمات المدنية وتحريضها ليستفيد منها في إنتاج خطاب سياسي وإعلامي مساند لمواقفه السياسية، مستغلاً أحزاب المشترك لدعم ومساندة نشاطات وفعاليات تلك المنظمات المدنية التي استولى عليها وصارت تدار بكوار جميعها تنتهي سياسياً إلى الإصلاح ويخلو طاقم موظفيها من أي عناصر منتمية لأي من أحزاب المشترك.

ويكسر برنامج الاعتصامات الذي نفذته خلال العام ٢٠٠٧م منظمة صحفيات بلا قيود -التي تديرها إحدى القيادات الإصلاحية- مدى نجاح الإصلاح في تحويل منظمة حقوقية إلى أداة سياسية تجر خلفها قيادات أحزاب المشترك ذات التاريخ السياسي الطويل إلى ساحات الاعتصامات للتعبير عن مطالب تجارية يتبناها الإصلاح ويسعى لتحقيقها.

وفي الوقت الذي كانت تقف فيه قيادات أحزاب المشترك وبالذات الاشتراكي والناصرى عاجزة عن تنظيم مهرجان جماهيري مدني أو حتى حزبي شهد العام ٢٠٠٧م هيمنة إصلاحية على تنظيم مهرجانات الاعتصامات التي نفذتها المنظمات التابعة للإصلاح، والتي حولت كوار المشترك إلى مجرد مجاميع ديكورية في تلك الفعاليات.

وبالمثل واصلت نقابة المعلمين اليمنيين- التي أنشأها ويديرها الإصلاح منذ ما قبل إعادة تحقيق الوحدة- تسييس العمل النقابي التعليمي لصالح الإصلاح وإن توسعت أدائها الإعلامية هذه المرة لتصبح وكالتها معبرة عن المعلمين المنتمين للمعارضة.

ورغم أن أحزاب المشترك التي ظلت تروج لدعوات إفساح الحريات أمام المنظمات المدنية صمدت حين انعقد المؤتمر الخامس لنقابة المعلمين الذي كرر ذات النهج الإصلاحية في واد الديمقراطية من خلال تعديل النظام الأساسي للنقابة والتنديد لقياداتها السابقة، إلا أن تلك الأحزاب واصلت الترويج لمطالب النقابية، والمشاركة في الفعاليات التي تنظمها.

ولعل الخلافات التي تسببت في فشل مهرجان المشترك الذي كان مزيجاً تنظيميه في ساحة الديمقراطية بالعاصمة وأخر نوفمبر من العام الماضي والذي أفضى إلى استقالة رئيس الهيئة التنفيذية للمشارك بالعاصمة محمد عوض الحربي- وهو قيادي في التنظيم الناصري- يؤكد مدى هيمنة الإصلاح على العمل السياسي والجماهيري للمشارك، حيث يرى بعض المراقبين أن تعدد الإصلاح إفساح ذلك المهرجان جاء بسبب عدم الرضا على أن تتولى قيادات من التنظيم الناصري إدارته وتنظيمه خصوصاً وأن جميع المهرجانات التي تنظمها المشترك في مختلف المحافظات تمت إدارتها إصلاحياً.

وربما لن يكون مهرجان الشهيد جلال عمر- الذي أقيم في مدينة دمت أواخر ديسمبر من العام الماضي بمناسبة الذكرى الخامسة لإغتياله في قاعة مؤتمر عام حزب الإصلاح عام ٢٠٠٢م- بأخر المهرجانات التي سيفرض الإصلاح من خلالها هيمنته وحضوره على حليفه في المشترك.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه مع ولوج عام جديد هو هل ستقبل كل أطراف أحزاب المشترك وقياداتها وقواعدها استمرار هذه الهيمنة الإصلاحية على هذا التكتل؟ وهل سيظل الاشتراكي والناصرى ذو الباع الطويل في العمل السياسي يؤيدان دور الكومبارس داخل المشترك؟

هذا ما ستجيب عنه تطورات العام الجديد ٢٠٠٨م.

ووحد الإصلاح في المشترك أداة سياسية جديدة يعرض بها تفكك تحالفه القديم مع المؤتمر الشعبي العام، فمضي الإصلاح في فرض هيمنته على المشترك خصوصاً بعد انسحاب بعض الأحزاب التي شاركت في تأسيس المشترك وأبرزها حزب البعث الاشتراكي القومي والتجمع السبتمبري.

وبرزت مظاهر الهيمنة الإصلاحية على المشترك بشكل كبير خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والمحلية العام قبل الماضي ٢٠٠٦م حيث فرض الإصلاح المهندس فيصل بن سلمان الذي -وإن روج لاستقلالته- ينتمي فكراً إلى تيار الإخوان المسلمين ليكون مرشحاً للانتخابات الرئاسية باسم المشترك، فضلاً عن هيمنته الكاملة على إدارة الحملات الانتخابية الرئاسية والمحلية للمشارك والتي وصلت حد إقصاء حلفائه في كثير من المحافظات حتى من مجرد المشاركة في تلك الحملات.

وعلى عكس توقعات بعض المراقبين للشأن السياسي في اليمن فإن توجه أحزاب المشترك لإعادة تقييم أدائها خلال العام الماضي وفقاً لنتائج الهزيمة الانتخابية التي منيت بها في الانتخابات الرئاسية والمحلية خصوصاً الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري اللذين فقدوا الكثير من شعبيتهما ومناصريهما بسبب انقياهم التام وراء حزب الإصلاح في تلك الانتخابات، إلا أن الإصلاح عمد إلى إطباق سيطرته على المشترك تماماً خلال العام الماضي ٢٠٠٧م وبشكل جعل بعض المراقبين يرون أن الإصلاح نجح في تحويل حليفه في المشترك إلى أدوات مساعدة له في إدارة معرفته السياسية ضد المؤتمر الشعبي، خصوصاً وأن فشل مرشح المشترك للانتخابات الرئاسية المهندس فيصل بن سلمان مثل هزيمة للإصلاح بالنظر إلى خلفية الأخير السياسية.

وتجلت السيطرة الإصلاحية على المشترك في مظاهر عدة يمكن تلخيص أبرزها في صناعة القرار السياسي والسيطرة الإعلامية واستخدام أحزاب المشترك كقود لممارسة الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمنظمات المدنية التابعة لحزب الإصلاح.

صناعة قرار المشترك
خلال العام الماضي ٢٠٠٧م تمكن الإصلاح من فرض سيطرته المطلقة على الأداء السياسي للمشارك بشكل غير مسبوق وهو ما ظهر واضحاً من خلال الهيمنة الإصلاحية على صناعة قرار المشترك.

ويمكن التذليل على ذلك بحقائق عدة شهدها العام الماضي سواء تلك المتعلقة بتحديد مسار الحوار مع المؤتمر الشعبي العام أو المتعلقة بتحديد المواقف من معظم القضايا التي شهدتها الساحة اليمنية، إلا أن أبرز دلائل السيطرة الإصلاحية ظهرت في إعاقته لقبول المشترك دعوة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لحضور جلسة حوار في ٢٤ سبتمبر من العام الماضي وهي الجلسة التي أعلن خلالها رئيس الجمهورية عن مشروع التعديلات الدستورية.

فيعد موافقة كل من الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري على تسمية تلك الدعوة وإرسال أسماء ممثليهما إلى الرئاسة فوجئ الجميع بتخلف المشترك عن حضور الجلسة ليتبين فيما بعد أن الإصلاح كان وراء منع حليفه من الحضور وإرغامهما على التراجع عن الموافقة في اللحظة الأخيرة.

وبالإضافة إلى الترحيب الشعبي والسياسي الذي قوبل به مشروع التعديلات الدستورية فقد كان لافتاً أن تخلفي المشترك مشروع التعديلات بترحيب من داخل المؤتمر خصوصاً في أوساط قيادات الحزب الاشتراكي اليمني التي أعلنت ترحيبها بما تضمنته مشروع التعديلات الدستورية لاسيما فيما يتعلق بالحكم المحلي وكون المرأة -إلا أن الإصلاح نجح في إعاقته ترجمة ذلك الترحيب الاشتراكي إلى واقع عملي من خلال ربط وجهات نظر تلك الأحزاب بقرار المشترك الذي يهيمن هو على صناعته.

ويرى المراقبون أن التأييد والحماص الذي ظهر على مواقف الاشتراكي خصوصاً مجال موضوع الحكم المحلي والمرأة ومعظم بنود مشروع التعديلات الدستورية أثار مخاوف الإصلاح من أن يذهب الحزب الاشتراكي نحو الحوار مع المؤتمر الشعبي العام حول مضمون التعديلات خصوصاً وأنها من القضايا التي ظلت مطالب للاشتراكي منذ سنوات

عدا. ونجح الإصلاح في إخماد الحماس والترحيب الاشتراكي من خلال ترتيب أولويات المشترك عبر الحوار وتقديم موضوع النظام الانتخابي على بقية المواضيع الأخرى التي كانت ربما محل توافق بين المؤتمر وبعض أحزاب المشترك كالاشتراكي ليواصل الإصلاح بذلك الحوار بين الأحزاب إلى طريق مسدود وخصوصاً بعد تنصل المشترك عن تنفيذ ما تضمنه اتفاق المبادئ بشأن تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة.

هيمنة إعلام الاخوان

وعلى نفس النهج الذي نجح الإصلاح من خلاله في السيطرة على الحملات الإعلامية والانتخابية للمشارك إبان الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م لم يختلف العام ٢٠٠٧م عن سابقه حيث بدأ الإصلاح مهيمناً على الخطاب الإعلامي للمشارك بشكل أكبر من ذي قبل، حيث مثلت وسائل إعلام حزب الإصلاح المصدر الأول والأساسي لنشر جميع مواقف المشترك السياسية والإعلامية.

ويلاحظ المتابع أنه ورغم امتلاك بقية حلفاء الإصلاح في المشترك لوسائل إعلامية على شبكة الإنترنت إلا أن موقع حزب الإصلاح (الصوت نت) كان هو المصدر الأول لنشر جميع بيانات ومواقف وتصريحات قيادات المشترك حول مختلف القضايا حليفه في المشترك الناصري والاشتراكي، في المقابل أفردت صحيفتا الاشتراكي والناصرى (الثوري- الوحدوي) صفحاتهما لنشر وإعادة نشر مختلف المواد الصحفية سواء الخاصة بتصريحات القيادات الإصلاحية، أو تلك التي تتسق في مضمونها وأهدافها مع سياسة الإصلاح خصوصاً المتعلق منها بالخطاب المناطقي الذي تروج له قيادات الإصلاح سواء على مستوى القيادة العليا أو تصريحات قياداته على مستوى المحافظات.

وعلى الرغم من أن منصب الناطق الرسمي للمشارك يتولاها القيادي ورئيس الدائرة السياسية في التنظيم الناصري محمد الصبري وفقاً لجدول التداول على المنصب بين أحزاب المشترك، إلا أن (٩٠٪) من تصريحات ناطق المشترك نُشرت في



من حصاد ٢٠٠٧م

● خلال شهر عام ٢٠٠٧م سجلت في اليمن كثير من الوقائع والأحداث المهمة في عام ٢٠٠٧م، وفيما يلي قائمة « جرد » موجزة:

٢٤ مارس: صادق مجلس النواب على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المسمى نظام روما وهو بمثابة معاهدة دولية لإقامة قضاء دولي يُعنى بجرائم الحرب والعدوان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، لكن المجلس عاد ونقض قراره بهذا الشأن.

٣١ مارس: أصدر رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً كلف بموجبه الدكتور علي محمد مجور بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة عبدالقادر باجمال.

٥ أبريل: الدكتور علي محمد مجور يعلن أسماء أعضاء الحكومة الجديدة، وفي ١٩ أبريل منح مجلس النواب ثقته بالحكومة.

٢٠ يوليو: نفذ ارهابيون ينتمون لتنظيم القاعدة الإرهابي المحظور هجوماً انتحارياً وقتلوا سبعة سياح أسيان وجرحوا ستة آخرين إضافة إلى قتل وجرح ١١ يمينياً، وذلك أثناء قيام السياح بزيارة أحد المعالم الأثرية بمأرب.

٥ يوليو: توفي في صنعاء الفنان الكبير محمد حمود الحارثي عن عمر يناهز السبعين.

١٠ يوليو: توفي في بيروت المناضل محمد قائد سيف عن ٧٤ عاماً، وكان الرجل الثاني في ثورة ١٩٥٥م وأحد أعضاء قيادة مجلس الثورة ١٩٦٢م وشغل عدة مناصب وزارية وقد دفن في مقبرة مدينة كريتير بعدن.

٢٨ يوليو: بدأت اللجان الرسمية المكلفة بدراسة ومعالجة أوضاع العسكريين والمدنيين الذين أحيلوا إلى التقاعد بصورة غير قانونية بنزولها الميداني إلى المحافظات وتلقي الشكاوى والمظالم ورفع توصيات بشأنها للقيادة السياسية، وخلال الفترة حتى نهاية العام تم معالجة ٩٦٪ من هذه الحالات.

٣٠ سبتمبر: عند الساعة الثانية ظهرًا انفجر بركان في جبل جزيرة الطير في البحر الأحمر، البركان الذي وقع على بعد ١٠٠ كم شمال غرب الحديدة أودى بحياة عشرة جنود من أفراد الحامية هناك.

٢٦ أغسطس: وزارة الداخلية بدأت حملة وطنية لمنع إدخال وحمل الأسلحة في العاصمة والمحافظات للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة وتوطيد الاستقرار.

٣-٢٠ أغسطس: استضافت صنعاء البطولة العربية المدرسية الثالثة لكرة القدم، وفي المباراة الأخيرة التي جرت بين منتخب اليمن

ومنتخب العراق حققت اليمن فوزاً وتوج المنتخب اليمني بطلاً في هذه الدورة التي شاركت فيها منتخبات ١٣ دولة عربية.

٢٤ سبتمبر: رئيس الجمهورية طرح أمام الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد مبادرة تتضمن إحداث إصلاحات سياسية وبموجبها يتم تحويل رئاسة الدولة إلى نظام رئاسي كامل، واستحداث مؤسسة تشريعية «مجلس الأمة» مكون من مجلسين تشريعيين «النواب- الشورى» وأنشاء نظام حكم محلي بدلاً عن سلطة محلية وتشكيل لجنة الانتخابات من قضاة واستحداث شرطة محلية وتخصيص نسبة ١٥٪ من مقاعد المجلس المنتخبة للنساء.

١٨ سبتمبر: توفي أبو الحسن مجد الدين محمد بن منصور المؤيدي أبرز علماء الزيدية وأحد مؤسسي حزب الحق عام ١٩٩٠م وكان حتى وفاته رئيساً للحزب.

١٤ أكتوبر: استسلم لأجهزة الأمن أحد المتهمين بالأرهاب وهو أحمد البدوي الذي كان قد فر من السجن الذي يقضي فيه عقوبة الحبس ١٥ سنة.

٣٠ أكتوبر: منتخب اليمن للناشئين لكرة القدم يفوز على منتخب قطر في تصفيات الالاحة بخسة أهداف مقابل هدف واحد بعد فوزه على باكستان وقرعيزيا وتعادله مع منتخب عمان وتأهل بذلك إلى تصفيات آسيا للناشئين.

١٩ نوفمبر: توفي القاضي زيد الجهمه الرئيس السابق للمحكمة العليا للجمهورية.

٢٩ ديسمبر: توفي في مستشفى الملك فيصل بالرياض الشيخ عبداللح حسن الأحمر رئيس مجلس النواب، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح وشيخ مشائخ قبيلة حاشد.

٨ أغسطس: قسوات مكافحة الإرهاب نفذت هجوماً استهدف جماعة إرهابية في منطقة بين مارب والجوف وقتلت أربعة بينهم فاران من السجن.

٢٥-٢٦ أغسطس: المؤتمر الشعبي العام عقد بصنعاء أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة الرئيسية.

٢٤ نوفمبر: توفي المناضل والشاعر إبراهيم الحضرائي عن عمر ناهز ٩٠ عاماً.

٥-٤ سبتمبر: حزب التجمع اليمني للإصلاح عقد الدورة الثانية لمجلس شوري